الأمم المتحدة S/PV.7319

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة ٧٣١٩

الاثنين، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كوينلان	(أستراليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	الأردن	السيدة قعوار
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد ندوهونغيرهي
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد سون ليي
	فرنسا	السيد بيرتو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد تاثام
	نيجيريا	السيد ساركي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

إحاطة يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1464619 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

إحاطة إعلامية يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السفير أوه جون، الممثل الدائم لجمهورية كوريا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

أعطي الكلمة الآن للسفير أوه جون.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): بصفتي رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، يسرني أن أبلغ المجلس عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) منذ الاجتماع الأخير في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٤.

أود أن أبدأ بالإشارة إلى أنه في هذا الشهر، كاستثناء من الممارسة المتبعة في الإحاطات الإعلامية المشتركة للجان الثلاث المنشأة عملاً بالقرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٢٦٧ (١٩٩٩)، فقد تقرر أن اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠ ستقدّم إحاطة إعلامية إلى المجلس بصورة منفصلة. يعزى هذا الأمر إلى ظروف محددة سبق وأن قدمت فيها اللجنتان الأخريان إحاطة إعلامية إلى المجلس في المناقشة المفتوحة بشأن مكافحة الإرهاب في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.7316). لن ترسي الإحاطة الإعلامية المنفصلة اليوم سابقة للمستقبل.

وبالرجوع إلى الوراء للنظر في أعمال لجنة القرار ١٥٤٠ لهذا العام، أود مرة أخرى أن أعرب عن تقديري للدعم الذي قدمه مجلس الأمن في المناقشة المفتوحة بشأن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في ٧ أيار/مايو (انظر S/PV.7169). إن التأييد القوي الذي حظي به القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والذي أعرب عنه في البيان الرئاسي S/PRST/2014/7 وفرادى بيانات أكثر من ٦٠ دولة عضواً، قدم حافزاً هاماً لعملنا. كما حدد البيان الرئاسي أيضاً بعض المجالات الرئيسية التي ينبغي للجنة أن تركز جهودها عليها في السنوات المقبلة. وهذا يوفر مبادئ توجيهية قيمة بالنسبة لأعمالنا التحضيرية للاستعراض الشامل الذي سيجرى بحلول نهاية عام ٢٠١٦.

وإذ نسترشد بالبيان الرئاسي وبرنامج العمل الثالث عشر للجنة، فقد واصلنا إعطاء أولوية قصوى لتشجيع تقديم التقارير من الدول التي لم تقدم بعد تقريرها الأول. وبدعم فريق الخبراء لدينا، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح والمكاتب الإقليمية التابعة له، تم عقد ثلاثة اجتماعات خاصة في بريتوريا وليبروفيل ولومي على التوالي، لإشراك الدول غير المقدمة للتقارير.

وعن طريق هذه الاجتماعات وغيرها من المناسبات، انخرطنا في العمل المباشر مع ١٨ دولة من الدول المقصّرة في الإبلاغ، وعددها ٢١ دولة.

ومنذ الإحاطة الإعلامية المشتركة الأخيرة في أيار/مايو (انظر S/PV.7184)، يواصل أعضاء لجنة ١٥٤٠ وخبراؤها المشاركة في مختلف أحداث التوعية، مما يجعل عددها الإجمالي ٥٩ حدثا حتى الآن من هذا العام. وهناك سبعة أحداث أخرى مقررة للفترة المتبقية من هذه السنة. وقد تجلّت مرة أخرى قيمة التفاعل المباشر مع الدول، لا سيما القيام بزيارات إلى الدول

الأعضاء بناء على دعوة منها. فعلى سبيل المثال، وكنتيجة مباشرة للزيارة التي تم القيام بها إلى ملاوي، قدّمت هذه الدولة تقريرها الأول إلى اللجنة، مما يخفّض العدد الإجمالي للدول المقصّرة في الإبلاغ إلى ٢٠ دولة. والزيارتان إلى الصين في الشهر الماضي والمملكة المتحدة في وقت سابق من هذا الشهر وفّرتا أيضا فرصتين جيدتين بغية تعزيز فهم اللجنة لتنفيذ هاتين الدولتين للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وتحديد الممارسات الفعالة.

وقد شملت التفاعلات المباشرة الأخرى مع الدول منذ تقريرنا الأخير قيام لجنة ١٥٤٠ بعقد اجتماعات المائدة المستديرة على الصعيد الوطني مع أصحاب المصلحة في كمبوديا، وكولومبيا، وغرينادا، وبيرو، وترينيداد وتوباغو. فهي أعانت على تحديد الاحتياجات للمساعدة في بناء القدرات، وفي وضع خطط العمل للتنفيذ الوطني الطوعي. وتسنّت لنا المشاركة في بعض الأحداث الإقليمية ودون الإقليمية القيّمة التي جرت في شراكة مع المنظمات الدولية ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، شارك خبراؤنا مؤخرا في ثلاث مناسبات إقليمية حول الأمن النووي والكيميائي والبيولوجي مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في تايلند، وإثيوبيا، وطاجيكستان.

وفي الشهر الماضي، شاركتُ في حلقة العمل الإقليمية المعنية بتعزيز التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، التي انعقدت في سول، بتنظيم من حكومة جمهورية كوريا وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. وقد شارك في ذلك الاجتماع ممثلون عن أكثر من ٣٠ بلدا في آسيا ومناطق أخرى، فضلا عن ١٠ منظمات دولية وإقليمية ذات صلة. وسنح هذا الحدث الفرصة لمناقشة السبل الكفيلة بتعزيز تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في المنطقة الآسيوية، فضلا عن تبادل الآراء بشأن الاستراتيجيات المستقبلية قبل إجراء الاستعراض الشامل بنهاية عام ٢٠١٦.

وكجزء من الجهود الرامية إلى التواصل مع القطاع الخاص، شاركتُ الأسبوع الماضي في مؤتمر دولي لدعم تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، استضافته الحكومة الألمانية في فيسبادن بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. وكان هذا الحدث هو الثالث لما يسمى ”عملية فيسبادن“، بقيادة ألمانيا، في سبيل تعزيز الحوار مع قطاع الصناعة دعما للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ووفّر المؤتمر منبرا ممتازا لتبادل الأفكار حول الممارسات الفعالة في مختلف المجالات الصناعية، بما في ذلك الأمن النووي والكيميائي والبيولوجي، فضلا عن مراقبة عمليات النقل والتصدير.

إن تيسير التوفيق بين طلبات المساعدة والعروض المطروحة يظل أولوية للجنة. فتحسين دورها التوفيقي الفعّال سوف يكون واحدا من المجالات الرئيسية التي ستركّز اللجنة عليها لدى التحضير للاستعراض الشامل في عام ٢٠١٦. وحتى هذا اليوم، أعلنت ما مجموعه ٨٣ من الدول الأعضاء و ١٣ منظمة دولية عن جهات الاتصال. وستواصل اللجنة جهودها لتشجيع تعيين المزيد من جهات الاتصال وتنشيط دورها. بالإضافة إلى ذلك، نزمع أيضا على وضع قائمة أوسع نطاقا للاتصال عبر البريد الإلكتروني، لا تشمل جهات الاتصال فحسب، ولكن أيضا المجتمع المدني، بما في ذلك ممثلون عن قطاع الصناعة، وأوساط أكاديمية، ووسائط إعلام. ونزمع على إبلاغ جهات الاتصال هذه عن أنشطة اللجنة بانتظام من خلال الرسائل الإخبارية الفصلية.

وبالنسبة إلى المستقبل، يجب أن تبدأ لجنة ١٥٤٠ عملها بشأن التحضير للاستعراض الشامل للتنفيذ، حسبما ينص عليه القرار ١٩٧٧ (٢٠١١). وسوف نبدأ قريبا بوضع الخطة لإجراء هذا الاستعراض، حيث ستُدرج في برنامج عمل اللجنة الرابع عشر الذي يتعين تقديمه إلى مجلس الأمن بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. والكثير من هذه الأعمال التي

ذكرتها لم يكن ممكنا القيام به دون الدعم المالي من المساهمات المقدّمة إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني، مثل مساهمات أندورا، والاتحاد الأوروبي، وكازاخستان، والنرويج، وجمهورية كوريا، والولايات المتحدة. فهذه المساهمات ذات أهمية حيوية للجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وأود أن أختم كلامي مكررا التزام اللجنة بالسعي إلى تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) تنفيذا كاملا. وبما أن هذه الإحاطة الإعلامية إلى مجلس الأمن هي الأخيرة لي بصفتي رئيسا للجنة ١٥٤٠، أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر أعضاء المجلس، وفريق الخبراء، وأعضاء الأمانة العامة على كل ما قدّموه من دعم رائع خلال العامين من رئاسة بلدي للجنة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير أوه على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد برسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير أوه على إحاطته الإعلامية. إن الولايات المتحدة تشعر بالامتنان إزاء النجاح الاستثنائي الذي حققته رئاسته للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). فقد قطعت اللجنة تحت قيادته شوطا كبيرا نحو التنفيذ الكامل والشامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وحقيقة أن ١٧٣ بلدا قدمت تقارير وطنية منذ دخول القرار حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٤، لهي شهادة قوية على الجهود العالمية الرامية إلى منع الجهات الفاعلة غير الحكومية من حيازة أسلحة الدمار الشامل واستخدامها.

إن اللجنة قد أنجزت تحت رئاسة جمهورية كوريا معظم برنامجها الطموح للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ومثلما أبلغ السفير أوه المجلس، فهي زادت إلى حد كبير الزيارات القطرية وأحداث التوعية الإقليمية، وعززت جمع التقارير الجديدة والإضافية من الدول، ودعمت وضع أدوات جديدة لرصد تنفيذ القرار وتعزيزه. بالإضافة إلى ذلك، أثبتت جمهورية كوريا التزامها بأهمية جهود المساعدة من خلال تبرعها السخي لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني بشأن الأنشطة المعنية بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وأجرت في أيار/مايو الماضي مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن بخصوص هذا القرار تكللت بالنجاح (انظر S/PV.7169)، واعتمدنا خلالها البيان الرئاسي S/PRST/2014/7، بغرض تعزيز التنفيذ الكامل للقرار بحلول عام ٢٠٢١.

ونحن نقدّر الجهود التي تبذلها اللجنة من أجل تنفيذ القرار، لا سيما وضعها مشروع خلاصة للممارسات الوطنية الفعالة لتنفيذه. وبالنسبة إلى البلدان التي تسعى إلى سنّ تشريعات تتوافق مع القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، سوف تكون هذه الخلاصة مصدرا قيّما لأفضل الممارسات، وكلها ترمي إلى تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في منع الجهات الفاعلة غير الحكومية من حيازة أسلحة الدمار الشامل واستخدامها. ولكن هذا المصدر هو وثيقة حية ومتطورة، ونحث الدول الأعضاء وغيرها على الاستمرار في زيادة تطويرها.

ونشعر بالتقدير أيضا لأن اللجنة شملت في الخلاصة معلومات من التقرير الذي قدّمته الولايات المتحدة في ٢٩ أيلول/سبتمبر حول الممارسات الوطنية الفعالة للولايات المتحدة في سبيل تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والذي يذكر ما يزيد على ١٠٠ من الأمثلة الملموسة تجاه كيفية تنفيذنا لهذا القرار. وفي هذا السياق، تعتبر الولايات المتحدة أن رصد حالة التنفيذ هو من بين أهم مهام اللجنة، لأنه يهيئ أساسا متينا يمكن أن تُبنى عليه بقية أعمال اللجنة.

وعلى الرغم من إحراز تقدم جيد، نلاحظ أيضا أن اللجنة أخفقت في تحقيق هدفها المنصوص عليه في برنامج العمل الثالث

عشر، المتمثل في استكمال تحديث جميع المصفوفات الوطنية المتعلقة بالتنفيذ بحلول ٣١ آب/أغسطس، بعدما فشلت في تحقيق هدف مماثل بحلول ٣١ أيار/مايو في برنامج العمل الثاني عشر. ونحن نعلم تماما أن اللجنة وفريق الخبراء يواصلان تنفيذ خطط طموحة، وإنما ليس بكامل قوتهما في بعض الأحيان، ولكننا نطلب إلى اللجنة أن تعطي الأولوية لهذا الجانب من عملها، حتى تتمكن من إدراك حالة التنفيذ على نحو أشمل.

ويكتسي الاضطلاع بذلك أهمية لأن النتائج ستساعد على إنشاء أساس للاستعراض الشامل في عام ٢٠١٦، والذي ستجريه اللجنة والخبراء. وفي أعقاب البيان الرئاسي S/PRST/2014/7 في أيار/مايو، نعتقد أن اللجنة يجب أن تضع خطة في الأشهر المقبلة لإجراء الاستعراض. ويمكن للجنة الشروع في وضع خطتها إذ نناقش برنامج العمل في كانون الثاني/يناير المقبل. ونأمل أن تتمكن اللجنة من إيجاد السبل الكفيلة بإدراج الأفكار المستمدة من مجموعة كاملة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، والمجتمع المدني وقطاع الصناعة.

وأود مرة أخرى أن أهنئ السفير أوه جون وجمهورية كوريا على ما أبدياه من قيادة ممتازة حقا. وساعدت جهودهما في المضي بنا قدما بشأن الأهداف التي نتشاطرها فيما يتعلق بتعزيز عملنا في مجال عدم الانتشار. كما نشكر اللجنة ككل وفريق الخبراء على ما اضطلعا به من أعمال هامة. ونتطلع إلى العمل مع الرئيس الجديد اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير.

السيد بيرتو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أولا، أود أيضا أن أشكر السفير أوه جون، وبعثة جمهورية كوريا بأسرها على جميع الأعمال التي أنجزت على مدى العامين الماضيين في رئاسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). إن كوريا الجنوبية، خلال رئاستها للجنة، أحرزت بتصميمها تقدما في تنفيذ جدول الأعمال الذي حدده القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

واتخذت اليوم الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء خطوات لترجمة أحكام القرار في قوانينها المحلية، وتواصل اللجنة وفريق الخبراء لديها ما تبذله من جهود تقديم المساعدة من أجل تحديد البلدان القليلة التي لم تقدم بعد تقاريرها إلى اللجنة بشأن تنفيذ القرار فيما يتعلق بالتشريعات الوطنية. كما اعتمدت اليوم معظم المنظمات الإقليمية والدولية استراتيجيات لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونحن فخورون إذ أنه منذ عام ٢٠٠٤ كان الاتحاد الأوروبي من أوائل الجهات التي تقدم الدعم في ذلك الصدد.

وأخيرا، ساعد الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده مجلس الأمن في ٧ أيار/مايو (انظر S/PV.7169)، والذي ترأسه معالي السيد يون بيونغ – سي وزير خارجية جمهورية كوريا، على إعطاء زخم جديد للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وكان البيان الرئاسي الذي اعتمد في تلك المناسبة (S/PRST/2014/7) بمثابة خارطة الطريق اليوم، لا سيما بالنظر إلى الاستعراض الشامل لتنفيذ القرار المقرر إجراؤه عام ٢٠١٦.

إن انتشار الأسلحة النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيميائية ونظم إيصالها، فضلا عن خطر وقوعها في أيدي الإرهابيين، ما زال يشكل مخاطر حقيقية للغاية. ويضطلع القرار (٢٠٠٤) ١٥٤٠ بدور حيوي في الحيلولة دون وقوع تلك المخاطر، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء أزمات الانتشار الإيرانية والكورية الشمالية والسورية.

فيما يتعلق بإيران، طرحت أفكار جديدة خلال المفاوضات التي اختتمت مؤخرا في فيينا. ويجب النظر فيها بعناية. وسيتطلب التوصل إلى اتفاق شامل المزيد من الوقت، في أي حال من الأحوال. ووافقت فرنسا، إلى جانب جميع شركائها، على تمديد الاتفاق المؤقت الذي تم التوصل إليه في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ لفترة زمنية محدودة.

ويفتح ذلك التمديد الباب أمام إمكانية التوصل إلى حل نهائي مع الاستمرار في معالجة شواغلنا المباشرة المتعلقة ببرنامج إيران النووي. ولايزال التزامنا كما هو: التوصل إلى اتفاق مفيد لأغراض الأمن والسلام، إذا أمكن ذلك.

وبالنسبة لكوريا الشمالية، فإنه من الصعب تجنب الإشارة إلى التهديدات التي صدرت مؤخرا بإجراء تجربة نووية جديدة؛ بينما نتحدث هنا عن قرار يهدف إلى مكافحة الانتشار. ولذلك، أود أن أذكر بأنه، في حالة صدور استفزازات جديدة، ستعرض بيونغ يانغ نفسها للمزيد من قرارات مجلس الأمن.

وما زالت أزمات الانتشار تؤجج تدفقات الانتشار إلى مناطق تشهد بالفعل أزمات إقليمية. ويجب أن نواصل تعزيز التعاون الدولي والتعاون التنفيذي في مجال مكافحة تلك التدفقات، بما في ذلك مكافحة الصادرات غير المشروعة من الأسلحة التقليدية، التي تمثل لكوريا الشمالية مصدرا لتمويل برامجها النووية وبرامج القذائف.

في مواجهة خطر حيازة الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل، تقع على جميع الدول مسؤولية تعزيز ضوابط التصدير، وآليات للحيلولة دون تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل وتأمين المواد الحساسة في أراضيها. وبغية الاستجابة لهذا الخطر، والذي يسعى القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) إلى تجنب وقوعه. اقترحت فرنسا في مؤتمر القمة بشأن الأمن النووي الذي عُقد في لاهاي هذا العام مبادرة تهدف إلى تعزيز الأمن على المصادر العالية الإشعاع. وتوضح عمليات سرقة تلك المواد القليلة لحسن الحظ ولكنها مع ذلك مثيرة للقلق الحاجة إلى التفكير بشكل أفضل بشأن الأمان من أجل تجنب العواقب الوخيمة لاحتمال استخدامها من جانب الأفراد أو الجماعات الإجرامية.

وفي ذلك الصدد، نرحب باعتماد اللجنة الأولى مشروع القرار بشأن منع حيازة الإرهابيين للمصادر المشعة، الذي شاركت فرنسا في تقديمه هذا العام مع ألمانيا. ويشجع مشروع القرار الدول الأعضاء على تعزيز السيطرة على هذه المصادر الخطيرة لضمان السلامة والأمن، لا سيما فيما يتعلق بإدارتها في نهاية دورة الحياة. ومن شأنه أيضا أن يؤدي إلى زيادة الحوار بشأن السلامة الإشعاعية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد سون لي (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر السفير أوه جون على إحاطته الإعلامية. وتقدر الصين الأعمال الكثيرة التي اضطلع بها السفير أوه جون، وفريقه على مدى العامين الماضيين في رئاسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وفي الوقت الراهن، تواجه المكافحة الدولية ضد الانتشار حالة معقدة وجديدة في ظل الاتجاه المتصاعد للكيانات من غير الدول التي تنخرط في أنشطة الانتشار. وتنطوي جهود الوقاية على تكاليف باهظة والمزيد من الصعوبات. وفي مواجهة التحديات الجديدة، ينبغي أن يعزز المجتمع الدولي تنظيم الانتشار في مصدره والحد منه، ومعالجة الأعراض والأسباب الجذرية على السواء والعمل على القضاء على الدوافع الكامنة لظاهرة الانتشار ومعالجة مسائل الأمن والتنمية بطريقة متوازنة.

وبوصف القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أول قرار لمجلس الأمن بشأن موضوع الانتشار، فإنه يكتسي أهمية بالغة من حيث منع حصول الكيانات من غير الدول على الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية أو أسلحة الدمار الشامل الأخرى. ويجب على جميع البلدان، من خلال الاستفادة من الفرص التي تتيحها الذكرى السنوية العاشرة على اتخاذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، مواصلة تكريس ذاتها لتنفيذه الكامل والمتوازن على الصعيد العالمي.

واضطلعت اللجنة في الآونة الأخيرة بعمل مثمر في تعزيز التعاون الدولي، وتوسيع نطاق الاتصال وتعزيز المساعدة. وتؤيد الصين اللجنة، طبقا لولايتها، في مواصلة العمل الجيد لجمع تقارير التنفيذ، وتجميع ممارسات التنفيذ الفعالة وتعزيز المساعدة والتعاون الدوليين.

وتأخذ الصين على محمل الجد الأدوار الهامة التي تضطلع بها لجنة القرار ١٥٤٠ وفريق الخبراء لديها. وشاركنا باتخاذ موقف بناء في عمل اللجنة. ومنذ وقت ليس ببعيد، ترأس السفير أوه جون بوصفه رئيس اللجنة وفدا إلى الصين. وأجريت عمليات تبادل للآراء شاملة قيمة بشأن تنفيذ القرار وأعمال اللجنة، وكانت لها نتائج مرضية. وتعبيرا عن التزام الصين الراسخ بمكافحة الانتشار، ساعدت الزيارة على تعميق أوجه التعاون بين الصين واللجنة وفريق الخبراء التابع لها. والصين مستعدة للعمل مع مختلف الأطراف لتعزيز الجهود الدولية لمكافحة الانتشار.

السيدة قعوار (الأردن): بداية، أود أن أتقدم بالشكر لرئيس لجنة مجلس الأمن ١٥٤٠، سعادة المندوب الدائم لجمهورية كوريا، السفير أوه جون، على هذه الإحاطة الإعلامية الشاملة. وأثمن أيضا الجهود المضنية التي بذلها السفير وطاقمه خلال ترأس بلده لهذه اللجنة، حيث شهدت اللجنة في الآونة الأخيرة نشاطا ملحوظا، أهمه عقد جلسة المناقشة المفتوحة في مطلع آذار/مايو من العام الجاري، والتي أفضت إلى تبني بيان رئاسي، فضلا عن مشاركة اللجنة بـ ٥٩ فعالية توعية وزيارات للدول الأعضاء والتي كان آخرها زيارة للملكة المتحدة.

بالإضافة إلى انخراط اللجنة مع ١٨ دولة من أصل ٢٠ دولة لم تتقدم بعد بتقاريرها الوطنية بهدف الوصول إلى مرحلة عالمية التقارير التي ما زالت تشكل تحديا أمام اللجنة وعملها المستقبلي.

إن المنظمات الإرهابية ونمو قدراتها العسكرية ومصادر تمويلها وسيطرتها على مناطق شاسعة في بعض الدول يجعل خطر استخدامها للأسلحة غير التقليدية سواء النووية أو الكيميائية أو البيولوجية خطرا حقيقيا، الأمر الذي يلفت انتباهنا مجددا إلى الأهمية البالغة والمسؤولية التي تقع على عاتق الدول جميعا للامتثال الكلي للقرار ١٥٤٠.

خطا الأردن خطوات ملموسة في مجال الامتثال للقرار (١٥٤٠) (٢٠٠٤) وما تلاه من قرارات ذات صلة. فقد قام الأردن بسنِّ جملة من القوانين الوطنية المناسبة والرادعة وإنفاذ تدابير فعَّالة لوضع ضوابط على المستوى الوطني، ترمي إلى مراقبة الصادرات ومنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها، علاوة على انضمام الأردن إلى العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية في هذا السياق. كما أشير إلى أنَّ الأردن قد تقدَّم في الشهر المنصرم بتقريره الوطني الثالث حول تطبيق القرار، والذي تضمَّن التقدُّم الملموس ما بين عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠١٤. وفي هذا السياق، نتطلع إلى العمل مع الشركاء الدوليين للتحضير لمؤتمر قمة الأمن النووي في عام ٢٠١٦.

نقدِّر جهود اللجنة وفريق الخبراء في مجال تيسير المساعدة ونتطلع إلى تفعيل هذا الدور بشكل أكبر خلال برنامج عمل اللجنة الرابع عشر، المزمَع الشروع في إعداده قريباً. ونحثُّ فريق الخبراء على الأخص على إيلاء موضوع تيسير المساعدات وسدِّ الفجوات في بناء القدرات حيِّزاً أوفر. كما نُثمِّن عالياً ما تقدِّمه الدول والمنظمات الدولية المانحة من مساعدات فنية وتقنية وغيرها للدول الأخرى. ونحثُّ هذه الجهات المانحة على استكمال مساعيها هذه، لما فيها من منافع تعود ثمارها على الدول المستقبِلة والمانحة في آنٍ واحد. وإن جاز التعبير، تعدَ هذه المساعدات بمثابة مساعدات تبادلية، مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة الأمنية المشتركة التي تعاصرها الدول في وقتنا الحالي. وفي هذا السياق، أؤكد على أهمية أن تقوم اللجنة دونما إبطاء بتسجيل مجموعة أستراليا كمزوِّد للمساعدة، لما لذلك من أثر في بناء قدرات الدول الأعضاء ذات الحاجة.

وكما هو معلوم، فإنَّ اللجنة مُقبِلة على إعداد الاستعراض الشامل لتطبيق القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في عام ٢٠١٦. وبالنظر إلى ما نعوِّله على مثل هذا الاستعراض ودوره في تأطير مدى تطبيق القرار، يقترح وفد بلادي أن تبحث اللجنة

وبشكل جدي إمكانية إنشاء فريق عامل خامس، يضطلع بمتابعة إعداد الاستعراض الشامل.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): تشكر شيلي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، السفير أوه جون، على إحاطته الإعلامية للمجلس اليوم. ونحن نقدِّر القيادة التي أظهرها جمهورية كوريا في ترؤس لجنة القرار ١٥٤٠ على مدار السنتين الماضيتين. ونُشيد أيضاً بالعمل الذي نفَّذه فريق الخبراء.

إنَّ الهدف الذي من أجله اتُّخِذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) قبل ١٠ سنوات لا يزال صحيحا تماماً اليوم. فإمكانية حصول أطراف غير حكومية على أسلحة الدمار الشامل تشكل تحدياً خطيراً للسلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق في عام ٢٠١٠، سلَّمت شيلي الإدارة الوطنية للأمن النووي في الولايات المتحدة، التي قدَّمت دعماً كبيراً، كمية من اليورانيوم العالي التخصيب وزنها ١٨ كيلوغراما، والتي كانت موجودة في بلدنا منذ نهاية خمسينات القرن الماضي. وكانت تلك آخر كمية موجودة في إقليمنا الوطني من هذه المادة.

واليوم، تتركز مخاوفنا بقدْر أقل على انتشار الأسلحة النووية وبقدْر أكبر على إمكانية وصول الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية إلى أيدي الجماعات الإرهابية. وقد بات هذا واضحاً نتيجة النزاع في الشرق الأوسط. وتثير قلقنا تقارير بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية من قِبَل جهات من غير الدول على الأراضي السورية والعراقية واستيلاء جماعات إرهابية على مرافق تخزين أسلحة كيميائية في هذين البلدين. ويجب مساءلة كل منظمة أو فرد يستخدم الأسلحة الكيميائية على هذه الأعمال.

وعلى جميع الدول الأعضاء أن تواصل اعتماد تدبير لحماية الأمن الجماعي. وإننا نؤكد بشكل خاص ضرورة التنفيذ الكامل للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بغية منع وكبح تمويل الجماعات الإرهابية.

وتؤكد شيلي مجددا ضرورة تعزيز التعاون في إطار الالتزامات عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وقمنا، من جهتنا، بمواءمة تشريعاتنا المحلية ونسعى إلى تعزيز القدرات الوطنية بغية استيفاء معايير القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وتمثل تلك الجهود مهمة مشترَكة لسياساتنا الخارجية والدفاعية. وقدَّمنا فعلياً خمسة تقارير في هذا الشأن.

ونحن اليوم نولي اهتماماً وثيقاً لتجارب الآخرين، بما في ذلك عبْر استعراضات الأقران التي يمكن أن تساعدنا في توضيح أفكارنا المتعلقة بوضع خطة تنفيذ وطنية، أبلغتنا بها اللجنة فعلياً. وقد أكَّدنا تكراراً أهمية تحسين مراقبة الصادرات، مسلِّطين الضوء على العمل الذي يقوم به ضباط الجمارك ومراقبة الحدود. ومسؤولو هاتين الوكالتين سيحتاجون إلى مواصلة تطوير الكفاءة المهنية عبْر المشاركة في حلقات عمل بشأن الخبرات والممارسات، مع التركيز على احتياجات كل دولة. وفي هذا السياق، شاركنا في أكثر من ١٧ نشاطاً مشتركا مع برنامج الولايات المتحدة لمراقبة الصادرات وما يتصل بها من مسائل أمن الحدود بهدف تحسين إجراءات مراقبة الصادرات. ونشجِّع جميع أعضاء المجتمع المدني على المشاركة.

وتبقى شيلي ملتزمة التزاماً ثابتاً بتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وبالهيكل العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح على نطاق أوسع، كما ظهر عبْر مشاركتنا في آخر مؤتمر قمةٍ للأمن النووي. ومن المحتَّم أن نواصل العمل معاً لإحراز تقدم في المهامِّ التي حُدِّدت قبل ١٠ سنوات. وفي هذا الصدد، يتعيَّن على كل دولة أن تُحدد نقاط ضعفها وثغرات التنفيذ لديها. ونحن نعلق أهمية خاصة على الاستعراض الشامل لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، المقرر أن يجري في عام ٢٠١٦. ويعتزم بلدي العمل بنشاط طوال السنة المقبلة في التحضير لذلك الاستعراض.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أسوة بالمتكلمين السابقين، أود أن أشكر الممثل الدائم لجمهورية

كوريا، السفير أوه جون، على عرضه وعلى التفاني الذي أظهره مع فريق عمله في ترؤس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) طوال السنتين الماضيتين. ومع أنه لم يكن ممكناً في هذه المرة الاستماع إلى عروض من رؤساء جميع لجان الجزاءات في جلسة واحدة للمجلس، فإنَّ عرض السفير أوه جون يمثل تكملة مفيدة للعرضين اللذين قدمهما في الأسبوع الماضي رئيسا اللجنة المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب. وينبغي أن يتواصل تعزيز التعاون والتنسيق والتآزر بين لجان القرارات ١٥٤٠، ١٩٨٩/١٢٦٧ و ١٣٧٣ بغية تدعيم مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

يبقى انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها مصدر تهديد للسلم والأمن الدوليين. وخطورة حصول الإرهابيين أو الجهات الأخرى من غير الدول على تلك الأسلحة أو تطويرها أو الاتجار بها أو استخدامها لا تزال مرتفعة. لذا، من واجب جميع الدول الأعضاء أن توحد قواها لتقليص ذلك الخطر إلى حده الأدنى. وفي هذا الصدد، يمثل تقديم تقارير وطنية عن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وتحديثها بانتظام تدبيرين هامين لبناء الثقة في مكافحة جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل.

والقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) يؤدي دوراً رئيسياً في منع الانتشار، لكنه لن يكون فعَّالاً إلاَّ إذا كانت جميع الدول الأعضاء مصممة على تنفيذ أحكامه. والزيارات القطرية ومشاركة أعضاء لجنة القرار ١٥٤٠ وفريق خبرائها في أحداث مثل حلقة العمل الإقليمية التي عُقِدت في الشهر الماضي في جمهورية كوريا أساسية لرفع مستوى الوعي بين الدول الأعضاء وتعزيز التنفيذ الشامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ولكسمبرغ ترحب بأنَّه لم يبقَ حالياً سوى ٢٠ دولة عضواً لم تقدم بعد تقارير وطنية. ويجب أن تتواصل جهود الدعوة لمواصلة خفض هذا العدد.

وتواصل لجنة القرار ١٥٤٠ أيضا القيام بدور هام بصفتها محوراً للتواصل يربط بين الباحثين عن المساعدة ومقدِّميها.

والعدد المتزايد من عمليات الاتصال يشهد على ذلك. ونحن نشجع لجنة القرار ١٥٤٠ وفريق الخبراء التابع لها على المثابرة في جهودهما الرامية إلى مطابقة الطلبات مع عروض المساعدة، وإلى زيادة عدد مقدمي المساعدة بما أن الطلب يفوق العرض حاليا. ونحن نعتقد أن هذا الموضوع يستحق أن يكون من بين الأولويات الرئيسية للجنة القرار ١٥٤٠ في سياق الاستعراض الشامل الأول المقبل لحالة تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي من المقرر أن يجرى قبل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

وأعطت المناقشة المفتوحة التي نظمتها جمهورية كوريا في ٧ أيار/مايو، في إطار توليها رئاسة مجلس الأمن (انظر S/PV.7169)، زخما جديدا لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفي هذا السياق، لدى المجتمع المدني وقطاع الصناعة والقطاع الخاص دور رئيسي يقومون به. وقد أظهرت العديد من المبادرات فائدة إشراك أصحاب المصلحة أولئك في الجهود التي تبذلها الحكومة. وعلى سبيل المثال، سأذكر المؤتمر الذي نظمته ألمانيا مؤخرا بدعم من الاتحاد الأوروبي في إطار عملية فيسبادن، حيث شاركت فيه الصناعات، أو الدليل التشريعي لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على الصعيد الوطني الذي نشره مركز البحوث والتدريب والمعلومات، وهو منظمة مستقلة غير حكومية، بدعم من كندا والمملكة المتحدة. وأي مبادرة جديدة في هذا المجال ستكون موضع ترحيب.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد على الدعم الفعال من لكسمبرغ للتنفيذ الشامل للقرار ١٥٤٠. ونحن نواصل جهودنا على الصعيد الوطني، لإصلاح نظام الرقابة على

الصادرات لدينا من أجل تعزيز آليات وطنية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل وما يتصل بها من تكنولوجيات. واعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ ستتولى لكسمبرغ الرئاسة السنوية المشتركة مع هولندا لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. وهذا يدل على التزامنا القوي في مكافحة انتشار نظم إيصال أسلحة الدمار الشامل.

السيدة بيرسيفال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أبدأ بالتوجه بالشكر إلى السفير أوه جون على إحاطته الإعلامية عن أعمال لجنة القرار ١٥٤٠. وأود أيضا أن أهنئه على العمل المتفاني والممتاز الذي قام هو وسلفه، السفير كيم سوك الذي نذكر باعتزاز، إلى جانب فريقه، بتنفيذه خلال العامين الماضيين. وقد كان عملهما الممتاز تعبيرا صادقا عن التزام وطني وشخصي بخدمة اللجنة؛ وكان أيضا تجسيدا صادقا لأولئك الذين يلتزمون بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ونحترمهم حقا.

وتتخذ الأرجنتين ركيزتين أساسيتين في القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) كسياسة للدولة. والركيزة الأولى هي احترام الحق السيادي للدول في الاستخدام السلمي وتطوير التكنولوجيات المتقدمة؛ والثانية هي نزع ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مرة أخرى على الحق السيادي في تطوير واستخدام التكنولوجيات والصناعات الحساسة ذات الاستخدام المزدوج، بما في ذلك القطاعات النووية والكيميائية والبيولوجية والصيدلانية وقطاعات الفضاء وتكنولوجيا النانو، وقطاعات أخرى. وفي الأرجنتين، يتم هذا التطور واستخدام التكنولوجيات من خلال التفاعل بين الدولة والقطاع الخاص. وهذا هو الحال فيما يخص شركة إنفاب (INVAP)، التي تقوم بتطوير المرافق النووية والمعدات ونظم المراقبة المتصلة بالتكنولوجيا النووية، وتصديرها. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت بلدي في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ أول ساتل في مدار ثابت بالنسبة إلى الأرض، وهو الأول الذي ينتجه بلد في منطقتنا، وقد وضع بالفعل في المدار الثابت ٨١ درجة غربا.

وفي الوقت نفسه، تشارك الأرجنتين بنشاط في مبادرات المجتمع الدولي لإيجاد عالم خالٍ من جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، وهي وتتمسَّك بمبدأ الحظر المطلق على تطوير أو امتلاك أو حيازة أو نقل أو استعمال هذه الأسلحة، من جانب الدولة والجهات الفاعلة غير الحكومية على السواء.

وفي ذلك السياق، وتجسيدا لالتزام الأرجنتين بنزع السلاح وعدم الانتشار، فقد أصبحت طرفا في الصكوك القانونية التي تشكل الركائز لنزع السلاح وعدم الانتشار. وهي أيضا عضو في النظم الخمسة لمراقبة الصادرات الحساسة. وأود أن أسلط الضوء بأن برلمان الأرجنتين قد وافق بالفعل على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، ونحن بصدد التصديق عليها. وبالمثل، وكما ذكر سابقا، كانت الأرجنتين منذ البداية جزءا من عملية مؤتمر قمة الأمن النووي، وشاركت بنشاط في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي منذ عام ٢٠١٠.

على نحو ما أشار إليه رئيس اللجنة، أبرز البيان الرئاسي (S/PRST/2014/7) الذي اعتمد في ٧ أيار/مايو، المجالات الرئيسية التي ينبغي للجنة أن تركز عملها عليها في السنوات المقبلة، لا سيما فيما يتعلق بالاستعراض الشامل لحالة تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي ينبغي أن يتم بحلول نهاية عام ٢٠١٦، وذلك بهدف تحقيق تنفيذها الكامل بحلول عام ٢٠٢١.

ويسلم الإعلان أيضا بأن العديد من الدول الأعضاء لا تزال بحاجة إلى المساعدة لتنفيذ القرار، الأمر الذي يتطلب الموارد البشرية الماهرة والبنية التحتية والمعدات، فضلا عن تهيئة ثقافة أمنية. وتعترف الأرجنتين بالمساهمة الفعالة للتعاون الدولي، لأن الطريقة الوحيدة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل

لدى الأطراف من غير الدول هو من خلال جهد مشترك ومستوى مماثل من التنفيذ من جانب جميع الدول.

وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى أن الأرجنتين تعمل على تطوير أنشطة التعاون مع البلدان في منطقتنا والبلدان المهتمة الأخرى، في مجال التدريب للتعرف على البضائع الحساسة، مع التركيز على الشراكة فيما بين بلدان الجنوب، وهي من الموردين المسجلين مع لجنة القرار ١٥٤٠.

وفي الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد هذا القرار، نعتقد أننا بحاجة إلى إعادة التأكيد على أن التقدم الكبير الذي أحرزه المجتمع الدولي، من أجل توفير الحماية المادية ومراقبة الصادرات ومحاربة الاتجار غير المشروع في التكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج، سيحظى بنجاح محدود على الصعيد الدولي ما دام هناك مخزونات من أسلحة الدمار الشامل.

ونحن نؤكد مجددا على شعارنا المتمثل في أنه يجب علينا الحيلولة دون وقوع أسلحة الدمار الشامل في الأيدي الخطأ. ومع ذلك نحن لا نعرف حقا ما هي الأيدي المناسبة لحيازة هذه الأسلحة. ولذلك، تعتقد الأرجنتين أنه لا ينبغي لأي بلد أن ينتج أسلحة الدمار الشامل، وينبغي أن تعمل البلدان التي تمتلكها على إزالتها. وتوخيا للوضوح، فإن الأرجنتين مقتنعة بأن الوسيلة الوحيدة لضمان أن لا تقع أسلحة الدمار الشامل في الأيدي الخطأ، أو تستخدم بأي شكل من الأشكال، هي عن طريق التخلص منها بشكل كامل. وأود أن أعرب مرة أخرى عن شكر وفد بلدي للسفير أوه جون وفريقه الرائع.

السيد ساركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير أوه جون، رئيس لجنة القرار ١٥٤٠، على إحاطته الإعلامية اليوم. تعلم نيجيريا أنه لا تتوفر لدى كل البلدان القدرة على الوفاء بالتزاماتها بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ولذلك سيكتسي التعاون الدولي أهمية بالغة لاستكمال أوجه النقص في القدرات. ولذلك السبب نشيد بالأهمية التي توليها لجنة ١٥٤٠ لمضاهاة طلبات المساعدة بالعروض المقدمة. ونعتقد أن زيادة الفعالية في تحقيق هذه المضاهاة ستعزز بقدر كبير قدرات الدول الأعضاء على الامتثال لالتزاماتها بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونتفق مع الرأي الذي مفاده أن على اللجنة أن تبدأ أعمالها بشأن إجراء استعراض شامل لحالة التنفيذ تمشيا مع القرار ١٩٧٧ (٢٠١١). ونتطلع إلى أن نرى اللجنة وهي تخطط لإجراء الاستعراض حينما يقدم برنامج عملها الرابع عشرة إلى المجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

ونعرب عن تقديرنا العميق لجميع المساهمين في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الذي يدعم أعمال اللجنة. وننوه بأهمية تلك التبرعات لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

كما ينبغي أن نذكر بالصلة الجوهرية بين القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والقضاء التام على جميع أسلحة الدمار الشامل. وينبغي أن يؤدي استمرار وجود هذه الأسلحة، لا سيما الأسلحة النووية، إلى عقد مناقشة بشأن منع انتشارها. وفي ذلك السياق، يود وفد بلدي أن يناشد جميع الدول الحائزة لتلك الأسلحة – ونكرر، بخاصة الأسلحة النووية – إلزام أنفسها بنزع السلاح وبالقضاء التام على تلك الأسلحة النووية. وينبغي ألا يستخدم المجلس معايرين – أحدهما للدول الحائزة للأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، والآخر لغيرها من الدول. ومن الأهمية البالغة بمكان أن نتخذ نهجا موحدا نحو القضاء على الأسلحة ونحو وقف انتشارها.

وبما أن هذه الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي يقدمها للمجلس السفير أوه بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، يود الوفد النيجيري أن يشيد به على قيادته المحنكة وعلى إسهامه في المضي قدما بجدول أعمال منع الانتشار.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير أوه جون ممثل جمهورية كوريا، ورئيس لجنة مجلس الأمن

المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل على إحاطته الإعلامية وأهنئه على قيادته في رئاسة اللجنة خلال العامين الماضيين. كما أشكر فريق الخبراء التابع للجنة ١٥٤٠ على أعماله المتميزة.

وتشيد تشاد بإنجازات لجنة ١٥٤٠، لا سيما عقدها ثلاثة اجتماعات خاصة في أفريقيا للبلدان التي لم تقدم بعد تقاريرها الأولى، وعلى تنظيم اللجنة ٥٩ نشاطا للتوعية في جميع أرجاء العالم. وأيضا، تود تشاد أن تعرب عن تقديرها للجنة ١٥٤٠ ولمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على تيسيرهما مشاركة اثنين من هؤلاء الخبراء في المؤتمر الإقليمي بشأن التنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي نظم في سيول في تشرين الأول/أكتوبر.

وتجدد تشاد تأكيد التزامها بالعمل صوب تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وتدعو إلى تكثيف الحوار بين لجنة ١٥٤٠ والدول الأعضاء الـ ٢٠ التي لم تقدم بعد تقاريرها. وفي ذلك الصدد، نطلب إلى اللجنة زيادة التركيز على تلك الدول، ومنها ١٦ دولة في أفريقيا، من خلال أنشطة التوعية والزيارات إلى البلدان المعنية. وتؤيد تشاد تأييدا تاما أنشطة لجنة ١٥٤٠ وتنتظر بتوق الاستعراض العام للتنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي طلب إجراءه مجلس الأمن في القرار ١٩٧٧ (٢٠١١).

وفي الختام، أود أن أكرر تهانينا للسفير أوه جون ولكامل فريقه على الأعمال الممتازة التي أُنجزت في ظل القيادة الكورية.

السيد ندوهنغيريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن ابدأ بياني بتقديم الشكر للسفير أوه جون ممثل جمهورية كوريا، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، على تقديمه التقرير المرحلي عن حالة تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وتشيد رواندا باللجنة وبفريق خبرائها على جهودهما المستمرة لضمان ألا تقوم الأطراف من غير الدول باستحداث الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية أو الحصول عليها أو صنعها أو استخدامها. ونقدر الجهود التي تبذلها اللجنة، لا سيما في تحسين برامج التوعية وإبراز صورة اللجنة ذاتها للعيان.

وإذ نشير إلى هدف اللجنة المتمثل في تحقيق عالمية الإبلاغ، على نحو ما أكد عليه البيان الرئاسي الصادر في ٧ أيار/مايو ٢٠١٤ (S/PRST/2014/7)، فإننا ننوه مع شعور بالارتياح بالأولوية التي منحتها اللجنة لتشجيع الدول التي لم تقدم بعد تقاريرها الأولى على أن تفعل ذلك. وفي ذلك الصدد، نشيد بعقد اللجنة للاجتماعات الخاصة الثلاثة في بريتوريا وليبروفيل ولومي، فضلا عن الزيارات التي قامت بها اللجنة إلى الدول الأعضاء بناء على دعوتها، ونأمل أن تقدم الدول الـ ٢٠ المتبقية التي لم تقدم بعد تقاريرها الوطنية عن حالة التنفيذ أن تقدم قريبا هذه التقارير.

إن رواندا من ضمن الدول الأعضاء التي أوفت بالتزاماتها بالإبلاغ، وفعلنا ذلك في عام ٢٠١١ بفضل حملة التوعية التي قامت بها في ذلك الوقت اللجنة وفريق الخبراء. وسنواصل كفالة تنفيذ التقرير في داخل حدودنا وفي منطقتنا، وسنشجع جميع الدول الأعضاء على التعاون في تحديد الممارسات والتجارب الفعالة والدروس المستفادة، التي ستسهم في وضع رؤية طويلة الأمد واستراتيجية للتنفيذ الفعال للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ونشعر بالقلق حيال أوجه نقص القدرات في الأطر التقنية والمالية والقانونية داخل دولنا التي تتعامل مع المسائل المتصلة بانتشار أسلحة الدمار الشامل. ولذلك ترحب رواندا بالتزام لجنة ١٥٤٠ بكفالة فعالية المضاهاة بين طلبات المساهمة والعروض المقدمة. كما ندعم التزام اللجنة بزيادة عدد مراكز اتصال الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، التي تبلغ حاليا ٧٩ مركز اتصال. ونرى أن المضاهاة بين طلبات تقديم المساعدة وزيادة مراكز الاتصال سيسهمان بشكل كبير في التنفيذ العالمي للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وفي ذلك الصدد، أرحب بتنظيم مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا التابع لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، لحلقة العمل التدريبية لمراكز الاتصال الوطنية التي عقدت الأسبوع الماضي في ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر في أديس أبابا. وكان الهدف من التدريب تقديم المعلومات العملية والمهارات والإرشاد بشأن التزامات الدول الأعضاء بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، فضلا عن دور مراكز الاتصال الوطنية ومسؤولياتها. وخلال حلقة العمل، تبادلت الدول الأعضاء أيضا أفضل الممارسات بشأن كيفية صياغة خطط العمل الوطنية الطوعية، ووضع التشريعات وتدابير الرقابة الأخرى وتنفيذها وإعداد التقارير الوطنية عن حالة التنفيذ.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشير إلى الصلة القوية القائمة بين الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. ولذلك نشدد على ضرورة مواصلة التعاون بين لجنة ١٥٤٠، ولجنة مكافحة الإرهاب، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة والأفراد والكيانات المرتبطة به، فضلا عن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب من أجل وضع استراتيجية متكاملة وشاملة لمكافحة هاتين الآفتين اللتين تشكلان أخطر تهديد للسلام والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد، فإننا نكرر دعوتنا الموجهة إلى جميع الدول الأعضاء من أجل نزع الأسلحة النووية على الصعيد العالمي.

وأخيرا، ونظرا لأن هذه الإحاطة الإعلامية ربما تكون الأخيرة التي يقدمها السفير أوه جون بصفته رئيس لجنة القرار ١٥٤٠، فإن رواندا تشيد بقيادته القوية، وكذلك بقيادة سلفه، السفير كيم سوك، على مدى العامين الماضيين فيما يخص قضية عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وبرز ذلك من خلال أنشطة اللجنة المكثفة في مجال التوعية تحت رئاسة جمهورية كوريا، فضلا عن المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى الناجحة التي عقدت في أيار/مايو من هذا العام (انظر S/PV.7169) برئاسة وزير الشؤون الخارجية يون بيونغ – سي، للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وإعطاء دفعة جديدة لتنفيذه. وأنا مقتنع بأنه في ضوء إرث جمهورية كوريا، بما في ذلك البيان الرئاسي الصادر في ٧ أيار/مايو (S/PRST/2014/7)، فإن اللجنة في وضع أفضل لتنفيذ استراتيجية مستنيرة ترمي إلى تحقيق التنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠١٤)، والتي سيتم دمجها في الاستعراض الشامل للجنة، المزمع تقديمه إلى مجلس الأمن قبل شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

السيدة مورموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): إن خطر وقوع أسلحة دمار شامل في أيدي أطراف فاعلة من غير الدول لا يزال يمثل تهديدا يتطور باستمرار ويتعين التصدي له عن طريق عمل دولي منسق مع قدر أكبر من الصرامة والتصميم واليقظة ومع قيام كل دولة بما عليها. وفي أيامنا هذه، تتجه الجماعات الإرهابية والشبكات غير المشروعة إلى ارتكاب أعمال عنف عشوائي بحجم يفوق التصور، وإلى تحقيق أهدافها البشعة من خلال سعيها لامتلاك أسلحة نووية وبيولوجية وكيميائية.

وقد أعاد مجلس الأمن في بيانه الرئاسي S/PRST/2014/7 تأكيد دعمه المستمر للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) واللجنة المنشأة عملا به. وهو يحدد مبادئ توجيهية واضحة للأنشطة المستقبلية للجنة، بما في ذلك وضع استراتيجية تهدف إلى تنفيذ القرار بشكل كامل وتعزيز المساعدة المقدمة إلى الدول الأعضاء. كما دعا إلى تعزيز التعاون بين لجان المجلس ذات الصلة وإلى تنسيق عملها الخاص بعدم الانتشار مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى. وعلاوة على ذلك، فقد

شجع اللجنة على الاستفادة من الخبرات ذات الصلة، بما في ذلك من المجتمع المدني وقطاع الصناعة والقطاع الخاص. ويتعين أن تشكل كل تلك العناصر، الموجهة لتحسين تنفيذ هذا القرار، مجالات رئيسية في تركيز اللجنة تحضيرا للاستعراض الشامل لعام ٢٠١٦.

ما فتئت ليتوانيا تؤيد بشكل مستمر ومتفان القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) منذ اتخاذه. وقدمنا تقريرنا الأول عن تنفيذه في عام ٢٠٠٤ ونواص تقديم تحديثات منتظمة شاملة، كان آخرها خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وانتهينا في أيلول/سبتمبر، بالتشاور مع فريق الخبراء، من مصفوفة القرار ١٥٤٠ الهادفة إلى زيادة تعزيز التنفيذ على المستوى الوطني. وتم عقد عدد من حلقات العمل في ليتوانيا مع التركيز على العناصر الرئيسية لمنع وكشف الاتجار غير المشروع بالمواد الكيميائية والبيولوجية والنووية، والتصدي لهذا الاتجار.

وكما جرى تأكيد ذلك مرة أخرى خلال مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٤ في لاهاي، سيظل تعزيز الأمن النووي ومنع الإرهابيين والمجرمين وباقي الأطراف الفاعلة غير المأذون لها من الحصول على مواد نووية يشكل أحد أهم التحديات التي تواجهنا خلال السنوات القادمة. ونتطلع إلى الانعقاد الناجح لمؤتمر القمة المقبل في شيكاغو في عام ٢٠١٦. وتعمل ليتوانيا، في إطار التزاماتها التي تعهدت بها في مؤتمر قمة الأمن النووي في سول ومن خلال مركزها للتفوق المعرفي بشأن الأمن النووي، من أجل زيادة قدرات الخبراء على المستويين الوطني والإقليمي لمواجهة تهريب المواد النووية وتحسين ثقافة الأمن النووي. وتم تدريب ما يقرب من ٧٠٠ خبير حتى الآن، بما في ذلك مسؤولون من جورجيا وأوكرانيا وأرمينيا ومولدوفا. وتلتزم ليتوانيا بتوسيع تعاونها الدولي في هذا المجال.

إن ليتوانيا تدرك أهمية الإبلاغ العالمي والشامل بموجب القرار، بهدف تحديد أوجه القصور والتحديات التي قد تواجه الدول أثناء تنفيذه. ويبرز تقديم ملاوي مؤخرا لتقريرها الأول وطلبها المساعدة أهمية الاتصالات المباشرة والتعاون مع الدول. وينبغي للجنة وفريق خبرائها ضمان استمرار التفاعل المباشر مع جميع الدول بغية تنفيذ الأهداف المحددة في القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وينبغي لفريق الخبراء التابع للجنة القرار ١٥٤٠ مواصلة الزيارات القطرية والمشاركة بنشاط في الأحداث المتصلة بعدم انتشار الأسلحة النووية.

وبينما تواصل لجنة القرار ١٥٤ تعزيز دورها بوصفها مركزا لتبادل المعلومات لتيسير التوفيق بين طلبات المساعدة والمساعدة المتاحة، ينبغي لها أيضا السعي إلى توسيع قاعدة مقدمي المساعدة، وخاصة في مجال الرقابة على الصادرات، والذي ينبغي أن يكون مفتوحا أمام جميع مقدمي المساعدة الذين يرغبون في التعبير عن رغبتهم في الإسهام في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). كما تشجع ليتوانيا اللجنة على الانخراط بنشاط أكبر مع قطاع الصناعة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. وفي هذا الصدد، من المهم تجميع اللجنة للممارسات الفعالة وجعلها متاحة لجميع الأطراف الفاعلة المعنية.

واللجنة ستستفيد أيضا من التآزر في المستقبل مع هيئات المجلس الأخرى التي تتعامل مع القضايا المتعلقة بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. لذلك، تشجع ليتوانيا توثيق التفاعل بين اللجان ذات الصلة وأفرقة خبرائها، مثل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) بشأن جمهورية إيران الإسلامية ولجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات.

وأخيرا، أود أن أختتم بالإعراب عن تقديرنا الكبير للجهود التي تبذلها جمهورية كوريا بصفتها رئيسة لجنة القرار ١٥٤٠، وللسفير أوه جون شخصيا على عمله الدؤوب

والتزامه بتحقيق التنفيذ الشامل والكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

السيد تاثام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ من حيث انتهت ممثلة ليتوانيا، وذلك بشكر السفير أوه جون وجمهورية كوريا على قيادتهما القوية للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على مدى العامين الماضيين. وكان انخراطهما وما وفراه من زخم ضروريين لعمل هذه اللجنة المهمة.

يوافق عام ٢٠١٤ الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). إنه معلم هام. وعدم الاستقرار الحاصل حاليا في جميع أنحاء العالم لا يؤدي إلا إلى تقوية الحاجة إلى فرض رقابة قوية على جميع المواد الكيميائية والبيولوجية والنووية. ويجب علينا منع أي انتشار للأسلحة لتصل إلى الجهات الفاعلة من غير الدول. ومن خلال تقديم تقارير وطنية أفضل وزيادة التركيز على التنفيذ الفعال وتشجيع أفضل الممارسات فيما يخص معالجة مخاطر الانتشار، يمكن للجنة القرار ١٥٤٠ مواصلة عملها مع تقديم إسهام أكبر.

تواصل الدول إظهار التزامها الراسخ بتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وبتقديم ملاوي وليسوتو وليبريا وجنوب السودان لتقاريرها الوطنية الأولى من نوعها في عام ٢٠١٤ انخفض عدد الدول التي لا تقدم تقارير إلى ٢٠ دولة فقط. ويجدر الترحيب أيضا بتقديم المزيد من التحديثات الجديدة للتقارير الوطنية وخطط العمل الوطنية الطوعية المتعلقة بالتنفيذ. ويحظى القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بأحد أعلى معدلات الامتثال للإبلاغ، لكننا لم نحقق بعد عالمية الإبلاغ. يمكن أحيانا أن تكون الأشواط الأخيرة هي الأصعب، ولكنها الأهم أيضا. وأحث الدول التي لم تقدم بعد هذه التقارير على أن تقوم بذلك بدون تأخير.

وتحت القيادة القديرة لجمهورية كوريا، ركزت اللجنة عن حق على الممارسات الفعالة للتنفيذ. وستشكل معلومات فريق الخبراء التي يعتزم تقديمها بخصوص المصفوفات القطرية مصدرا قيما جدا للجنة للقيام بوظيفتها الحيوية المتمثلة في التوفيق بين عروض وطلبات المساعدة.

وتواصل المملكة المتحدة القيام بدورها في دعم وتشجيع أفضل الممارسات. وقد استضفنا وفد أعضاء اللجنة وخبرائها في وقت سابق من هذا الشهر في أول زيارة لها إلى المملكة المتحدة. ونتطلع إلى تقرير فريق الخبراء بشأن الزيارة ونشجع المزيد من الدول على العمل مع لجنة القرار ١٥٤٠ في مهامها المتعلقة بالتوعية. وفي إطار الزيارة الأوسع إلى المملكة المتحدة، تعاونت حكومة بلدي أيضا مع مؤسسة (Chatham House) والكلية الملكية (King's College) في لندن لاستضافة مؤتمر حول التحديات والفرص التي تتيحها الذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). واجتذب المؤتمر ٧٠ مشاركا من الشخصيات المعنية بعدم الانتشار من الدوائر الحكومية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، وافتتحته فرجينيا غامبا، مديرة مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ونائبة الممثلة السامية للمكتب.

ومن بين المواضيع الرئيسية التي أبرزتها المناقشات التي شهدها المؤتمر الأهمية المستمرة للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) فيما يتعلق بتطور مخاطر الانتشار، من قبيل ما يسمى عمليات نقل التكنولوجيا والمعلومات بطرق غير مادية، والتي يمكن استخدامها في صنع وإيصال أسلحة الدمار الشامل. وبينما نقترب من الاستعراض الشامل للقرار في عام ٢٠١٦، أشجع اللجنة على مواصلة التحلي بالجرأة في طموحاتها ردا على تهديدات الانتشار التي يجب أن نواجهها معا.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ممتنون للسيد أوه جون، الممثل الدائم لجمهورية كوريا، على إحاطته الإعلامية بشأن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وبالنظر إلى أن هذه هي آخر إحاطة

إعلامية يقدمها بصفته رئيس الجنة، نود أن نشكر السفير وأعضاء الوفد الكوري بالكامل على رئاستهم على مدى العامين الماضيين لهذه الهيئة الفرعية التابعة للمجلس.

ولا يفوتنا أن نذكر العمل المفيد لفريق الخبراء في تقديم الدعم الفني للجنة. وثمة معلم بارز في الفترة الأخيرة تمثل في عقد المجلس مناقشة رفيعة المستوى بشأن موضوع عدم الانتشار في ٧ أيار/مايو (انظر S/PV.7169). وجرت مناقشة مستفيضة بشأن طائفة واسعة من المواضيع المتعلقة بالحيلولة دون وقوع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في أيدي أطراف فاعلة من غير الدول. وبياننا الرئاسي المتفق عليه S/PRST/2014/7 سيكون بمثابة مبدأ توجيهي لعمل لجنة القرار ١٥٤٠ في الفترة المفضية إلى الاستعراض الشامل في عام ٢٠١٦.

وبوصفنا أعضاء مسؤولين في المجتمع الدولي، فإن لنا جميعاً مصالح مشتركة على المدى الطويل في عدم الانتشار. ومن بين التحديات الرئيسية تحقيق التنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) من جانب جميع البلدان. ونلاحظ في القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ارتباطاً عضوياً بين فئات أسلحة الدمار الشامل الثلاث – النووية والكيميائية والبيولوجية – مما يؤكد تساوي خطر وقوع أي منها في أيدي الإرهابيين. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، بذل جهد كبير لتنفيذ تلك الوثيقة الدولية الملزمة قانوناً. وقدمت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقارير التنفيذ الأولى. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله. ويظل تقديم المساعدة التقنية للدول من أولويات عمل اللجنة. ومن الأهمية بمكان أن تكون لجنة القرار ١٥٤٠ قادرة على تنفيذ مهامها بفعالية باعتبارها جهة تنسيق مركزية للجهود العالمية لتنفيذ القرار وتحديد الأهداف والأولويات.

وروسيا، من جانبها، ستواصل المشاركة في ذلك العمل بشكل فعال. وفي هذا السياق، ندعو إلى توجيه الاهتمام نحو البلدان التي لم تقدم تقاريرها الوطنية الأولى بعد. ونتطلع إلى التعاون البناء والمثمر مع جميع الشركاء لصالح تنفيذ أكمل لأحكام القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وذلك لمنع وقوع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في أيدي أطراف من غير الدول، وخاصة الإرهابيين. وفي رأينا، فإن أهداف ذلك القرار لم تكن يوماً أكثر أهمية مما هي عليه الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل أستراليا.

في البداية، أود أن أشكر السفير أوه جون على تقريره. واسمحوا لي أن أعرب عن تقدير أستراليا العميق للقيادة النشطة لجمهورية كوريا وأيضاً قيادته للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) خلال فترة ولاية بلده في المجلس، وإسهام جمهورية كوريا في عدم الانتشار العالمي على نطاق أوسع. في الشهر الماضي، شاركت أستراليا في حلقة العمل الإقليمية في سول التي أشار إليها السفير أوه. وكانت حلقة العمل تلك قيمة جرى خلالها تبادل الدروس المستفادة في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وتحديد ما يتعين علينا عمله إقليمياً وعالمياً لمواكبة التهديد المتنامي للانتشار النووي. ونشجع اللجنة في المستقبل على مواصلة الدعوة النشطة والتواصل على نحو ما تفعله جمهورية كوريا.

للأسف، ونحن نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لصدور القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، فإن خطر حيازة الأطراف الفاعلة من غير الدول لأسلحة الدمار الشامل لا يزال واقعياً كما كان دائماً. فالتوسع في التجارة الدولية والروابط المالية، وزيادة نطاق نقل التكنولوجيا بطرق غير مادية والتقدم التكنولوجي، كل ذلك زاد من تحدي الانتشار للأطراف الفاعلة من غير الدول والدول على السواء. ولذلك، كان من الأمور الملحة أن تفي جميع الدول بالتزاماتها لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وأن تلتمس المساعدة عند الحاجة إليها وأن تعمل على تعزيز

التعاون الإقليمي والدولي لحرمان ناشري أسلحة الدمار الشامل من المواد والخبرات والتمويل.

والاستعراض الشامل للاستراتيجية التطلعية، بناء على طلب المجلس في أيار/مايو، سيكون حيوي الأهمية لتسريع التنفيذ وكفالة تصدي المجتمع الدولي للتهديد الناشئ وتعزيز دور اللجنة. وعلى اللجنة أن تسعى دائماً لتعزيز قدرتها على الوصول والإنتاجية والفعالية. وإنشاء شبكة حيوية من نقاط الاتصال مبادرة طيبة. وأود تحديد ثلاثة مجالات يمكننا تحسين تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في إطارها.

أولا، من الأهمية الحيوية أن نستمر في تحسين الروابط بين لجنة القرار ١٥٤٠ ولجان مجلس الأمن ذات الصلة الأخرى وآليات الأمم المتحدة والنظم المتعددة الأطراف لمراقبة عدم الانتشار والصادرات. والخبرة الكبيرة المتراكمة لدى تلك الوكالات والترتيبات يمكن أن تساعد في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، على سبيل المثال، من خلال توفير قوائم المراقبة التي يمكن أن تشكل أساساً للضوابط الوطنية للتصدير. وفي وقت سابق من هذا العام، وبصفتنا رئيس مجموعة أستراليا، تمنى الأعضاء أن نخطر اللجنة بأن مجموعة استراليا مستعدة لتقديم المساعدة عند الطلب لدعم تنفيذ ضوابط التصدير لعمليات نقل المواد الكيميائية والبيولوجية. وكما أشارت ممثلة الأردن اليوم، فإن تلك المساعدة مطلوبة.

ثانياً، إن زيادة التواصل مع الصناعة والقطاع الخاص أمر حاسم الأهمية لضوابط فعالة للصادرات. وتجربة أستراليا في تطبيق مدونة قواعد الممارسة لصناعة السلائف الكيميائية قد أكدت لنا أنه عندما تدرك الصناعة والقطاع الخاص التهديدات المحيطة بانتشار الأسلحة النووية، فإنها يمكن أن تكون شريكاً قيماً عوضاً عن أن تكون خصماً في مواجهة الانتشار النووي. وعملية فيسبادن تؤكد تلك الحقيقة أيضاً.

ثالثاً، لا بد لنا من مساعدة البلدان النامية في تنفيذ التزاماتها بموجب القرار ١٥٤٠ وكفالة أن تكون تلك المساعدة عملية ومنسقة. وأستراليا تعمل مع البلدان في منطقتنا، وكذلك في منطقة البحر الكاريبي وأفريقيا من خلال كينيا، من أجل بناء القدرات والاستفادة من الصلات بين الأمن والتنمية. والكشف عن الاتجار غير المشروع في أسلحة الدمار الشامل ومكافحته يمكن أن يساعد أيضاً على منع الأسلحة الصغيرة والمخدرات والاتجار بالأحياء البرية. ولهذا السبب، ينبغي أن ينظر المجلس ولجانه في تقديم التوعية والمشورة والدعم بتنسيق أكبر في كل ما يتعلق بالتزامات عدم الانتشار ومكافحة الإرهاب والجزاءات. وقد بينت نقطة الاتصال الإقليمية للجماعة الكاريبية كيف يمكن اتباع هذا النهج المنسق في الميدان بشكل فعال، وكيف يمكن أن يخفف العبء عن الدول الصغرى.

وختاماً، فإن أستراليا ستواصل دعم عمل لجنة القرار ١٥٤٠. ولا بد لنا من سد الثغرات في التنفيذ، ويتعين علينا أن نبقى في صدارة التقدم التكنولوجي وتقنيات الانتشار النووي.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وبذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٦.